

قانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٣

بشأن صرف منحة لأصحاب المعاشات والمستحقين بمناسبة عيد العمال

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تصرف لأصحاب المعاشات والمستحقين لمعاشات في ١٩٨٣/٤/٣٠ وفقاً لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي ، والمعاشات ، والتقاعد والتأمين والمعاشات العسكرية ، وبذلك ناصر الاجتماعي منحة تحدد وفقاً للآتي :

١ - معاش شهر كامل بالنسبة لمعاشات الآتية :

(أ) المعاشات المستحقة وفقاً للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل .

(ب) المعاشات المستحقة وفقاً للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الضمان الاجتماعي .

(ج) المعاشات المستحقة من ذلك ناصر الاجتماعي بما يعادل المعاش المستحق وفقاً للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه .

٢ - معاش نصف شهر بالنسبة لباقي المعاشات المستحقة وفقاً لقوانين التأمين الاجتماعي المدنية والعسكرية الملتزمة بها الخزانة العامة أو الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو بذلك ناصر الاجتماعي بحسب الأحوال .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة في شأن المعاشات المستحقة لأصحاب معاشات العجز الحزئي الذي لا تنتهي به الخدمة .

(المادة الثانية)

يراضى في تطبيق حكم المادة السابقة القواعد الآتية :

- ١ - تحسب المنحة على أساس مجموع المستحق من المعاش والزيادات والإعاقات التي تعتبر جزءاً من المعاش .
- ٢ - تحسب المنحة على أساس معاش صاحب المعاش أو معاش المستحق بحسب الأحوال .

(المادة الثالثة)

يكون الحد الأقصى للمنحة وفقاً للآتي :

- ١ - ستون جنيهاً بالنسبة لصاحب المعاش .
- ٢ - ثلاثون جنيهاً بالنسبة لكل من المستحقين .

(المادة الرابعة)

تراعى الحدود المشار إليها في المادة الثالثة بالنسبة لكل معاش مستحق لصاحب الشأن على حدة .

وفي حالة الجمع بين المعاش والدخل من عمل تصرف المنحة المستحقة عن المعاش ويستكمل لصاحب الشأن من المنحة المستحقة عن الدخل من العمل بما لا يجاوز المجموع ستين جنيهاً .

(المادة الخامسة)

تحمّل الخزانة العامة بقيمة المنحة المنصوص عليها في هذا القانون .

(المادة السادسة)

على وزير التأمينات والدولة للشئون الاجتماعية والدفاع والإنتاج الحربي كل فيما يخصه إصدار القرارات المنفذة لهذا القانون .

(المادة السابعة)

يلنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٨٣ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برؤاسة الجمهورية في ٢٧ رمضان سنة ١٤٠٣ (٧ يوليه سنة ١٩٨٣)

حسني مبارك